

تكتب الإجابة النموذجية على هذه الورقة ولا تقل سواها

الإجابة النموذجية لموضوع مقترح ليكالوريا دورة

إخبار مادة : الإقتصاد والقانون الشعبة : تسيير وإقتصاد المدة : ٥٥ ساعات

عناصر الإجابة

88

العلامة

المجموع

مجزأة

الإجابة النموذجية

الإقتصاد (١٤ نقطة)

٥٢ ٢- مفهوم التصنيع: كلمة تصنيع تعني أساسا استعمال الآلات، والقيام باستثمارات واسعة النطاق

بإنتاج وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، وأهم ما يميز التصنيع إنتاج نطاق المنتجات

والتعدد التكنولوجي، والعهد العولمي الذي تحتاج إليه إدارتها من خبرات وعلماء مهنيين

٣- شروط التصنيع:

310٢

- توفير جميع العناصر (عوامل الإنتاج) وتنسيق نشاط العاملين في مختلف مراحل الإنتاج.
- وجود إدارة تتنسيق بالفعالة العلمية والمقدرة على اتخاذ قرارات في الوقت المناسب.
- توفير شبكة ملائمة من خطوط التواصل، الهوانع، والاتصالات الإلكترونية،
والتوسعات العالمية والتجارية، والخصومات الرسمية.

٤- مراحل التصنيع

- المرحلة الأولى تبدأ بدراسة دقيقة تستهدف التعرف على الامكانيات مثل الموارد المتاحة
وإياد العاملة، ورؤوس الأموال، وموارد الطاقة، والماء، وطرق التواصل،
وتقدير الساعات التشغيلية (هائلة وتقنية) التي يمكن الحصول عليها.

01

- المرحلة الثانية: عناصر هذه المعلومات التي لجمعها المختصون يقر المخططون ما هي
أنواع الصناعة التي تتلاءم مع أوضاع البلاد وامكانياتها، وخطتها الإقتصادية.

01

٥- أهداف التصنيع

091

- يؤدي إلى تحرير البلاد من التبعية أي الخارج.
- تخطيط متزايدة لحاجات البلاد من مواد الاستهلاك والأنشطة (الاستثمار)
- إطلاقتنا من الإنتاج الوطني نفسه.
- يؤدي إلى تحقيق الاستيراد (هناك نقطة نقط على بعض التجهيزات والمواد الأولية
التي لا يمكن الحصول عليها من داخل الوطن).
- تطوير اقتصادنا وتقليل قيمة مضافت وحلبنا أهمية الصعيد.

0٥

0٢

0٥

0٥

عناصر الإجابة

العلامة

90

المجموع

جزءة

01 ن - المعسر المتأخر؛ يكتسبه الشهادة العام عند انقضاء مدة المطبق وسائر العناصر العام
مثل : التأميم ، نزع الملكية للمنفعة العامة ، الاستيلاء ، والاحتياطي العام .

04 II أنواع الحماية : تمثل من الحماية المدنية والجنائية .

1- الحماية المدنية :

01 * لا عدم جواز التصرف في المال العام (ببشرط حفظ طرزالإدارة من التصرف
من الأنواع العامه سواء بالبيع أو الهدية طبقا للمادة 689 م 2 .
وكل عمل يات ذالعه يقع باطله .

01 * عدم جواز تملك المال العام بالتقادم . (مادام المال العام لا يقبل التصرف
وإن قل للملكية ، فإنه لا يجوز اكتسابه بالتقادم أو بوضع اليد كما هو الحال
في القانون المدني (مسئولة وصية أو صلح) وبالتالي للإدارة الحق في استرجاع
هذه الأموال من أي يد كانت . ولا يجوز الاحتجاج بحق التملك بالتقادم أمام القضاء .
لا عدم جواز التصرف على الأموال العامه . (طبقا للمادة 689 م 2) .

01 وهذا المبدأ مطلق للمبدأين السابقين ، لأنه لو أجاز التصرف بالأموال العامه
لغضت المرافق العامة وضعت إمكاناتها لتحقيق الامتياز التي اشتملت
منها أطلها .

II الحماية الجنائية :

01 يجب ان الحماية المدنية التي يكفلها المشرع البرازي للأموال العامه ، توجد الحماية
الجنائية لهذه المرافق على ما فعله الأموال من أي اختار أو فخر به هو ايدى
ويقر المشرع العقوبات المناسبة لكل جريمة ترتكبها الأفراد ضد هذه الأموال .